

Distr.: General
18 November 2016
Arabic
Original: English



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٣٧٨

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد سيك (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتطورات في العملية السياسية

النظر في مشروع تقرير اللجنة المقدم إلى الجمعية العامة

إحاطة عن التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذبذبة بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم
المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

16-17055 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٤٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتطورات في العملية السياسية

٢ - السيد منصور (المراقب عن دولة فلسطين): قال إن الحالة على أرض الواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة استمرت في التدهور، ولا سيما نتيجة لتكثيف الأنشطة الاستيطانية. وبالنظر إلى الطابع الملح للحالة الناشئة عن المستوطنات غير الشرعية، قرر مجلس الأمن عقد مناقشة مفتوحة بشأن قضية فلسطين. وخلال المناقشة المفتوحة، أدانت سياسات المستوطنات وممارساتها غير الشرعية؛ ورد وفد إسرائيل بنبرة عدائية بادعاء أن شكلا من أشكال التطهير العرقي يمارس ضد المستوطنين.

٣ - ومضى قائلاً إن عددا متزايدا من المنازل الفلسطينية قد هُدم، لا سيما في القدس والمنطقة جيم؛ وتعرض السكان للتشريد وغدوا يعانون من مشقة بالغة، بينما يستمر الحصار المفروض على قطاع غزة. ولا يزال عدد من السجناء الفلسطينيين قيد الاحتجاز الإداري، وهي ممارسة استعمارية لإنسانية؛ والعديد منهم مستمر في الإضراب عن الطعام. وينبغي ألا يُستخدم الاحتجاز الإداري إلا لفترات زمنية قصيرة جدا، وينبغي بدلا من ذلك أن يقدم السجناء إلى المحاكمة في أسرع وقت ممكن. وقد وثق وفد بلده الجرائم المرتكبة ضد السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة في رسائل موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن.

٤ - وفيما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية، قال إن وفد بلده يعتقد أن مجلس الأمن يجب أن يتحمل مسؤولية أكبر. وفي حين أن مجلس الأمن قد أدان بدقة المستوطنات باعتبارها

غير شرعية والعقبة الرئيسية أمام السلام، فإنه لم يتخذ أي خطوات عملية لإرغام إسرائيل على الامتثال للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وسيستأنف وفد بلده الجهود الرامية إلى استصدار قرار من مجلس الأمن يدين المستوطنات ويعلن أنها غير شرعية. وقد ظل بلده ينتظر لمدة طويلة جدا، وتلك الوفود التي تطلب منه الانتظار لم تف بوعودها. وتشكل المناقشة المفتوحة المقبلة لمجلس الأمن بشأن المستوطنات الإسرائيلية خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكنها ليست كافية لأن المناقشة المفتوحة لا يقصد بها أن تؤدي إلى اعتماد قرار من مجلس الأمن.

٥ - وأضاف قائلاً إن مجلس الأمن ينبغي أن يركز، خلال المناقشة المفتوحة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، على الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير الشرعية، لأنه لا يمكن أن تكون هناك عملية سياسية دون وقف النشاط غير الشرعي. وفي عام ٢٠١٦، يعتزم وفد بلده أن يطلب إلى المحكمة الجنائية الدولية إجراء تحقيق رسمي في جرائم الحرب التي ارتكبت ضد الفلسطينيين، ولا سيما خلال الحرب الأخيرة في غزة.

٦ - واستطرد قائلاً إن ٥٠ عاما قد مضت منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي. ويجب على السلطة القائمة بالاحتلال أن تنسحب فورا من المناطق التي تحتلها. وينبغي للجمعية العامة أن تعلن عام ٢٠١٧ السنة الدولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين. فحل الدولتين يتطلب استقلال دولة فلسطين.

٧ - وقال إن وفد بلده سيسعى أيضا إلى مواصلة تعزيز مركز دولة فلسطين في الأمم المتحدة. وعندما منحت فلسطين مركز المراقب، كانت قد أصبحت بالفعل طرفا في أكثر من ٤٠ اتفاقية وبدأت المشاركة في العديد من المتدييات على قدم المساواة مع الأعضاء. ويعتقد

مماثلة لمعاناة اللاجئين السوريين اليوم نتيجة للأعمال الإرهابية. بيد أن وفد بلده أعرب عن تحفظات بشأن الفقرة ٩٢ من مشروع التقرير التي تتناول مسألة اللاجئين الفلسطينيين في سورية، فمضمون تلك الفقرة لا صلة له بالغرض من هذا التقرير وينبغي حذفها. وترد مناقشة مسألة اللاجئين وسورية في أماكن أخرى، ولا ينبغي الإشارة إليها في سياق دعم الشعب الفلسطيني. وينبغي أن يركز التقرير بدلا من ذلك على الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية؛ وجميع المسائل المتعلقة بالشؤون الداخلية لبلده ينبغي تناولها في محافل أخرى. وبناء عليه، اقترح حذف الجملة الثالثة من الفقرة ٩٢.

١٢ - السيد منصور (المراقب عن دولة فلسطين): قال إن الصيغة ذاتها قد استخدمت في سنوات سابقة وليست جديدة. ومع ذلك، ينبغي أن يعكس المحضر تحفظات وفد الجمهورية العربية السورية.

١٣ - السيدة زيادة (لبنان): قالت إن وفد بلدها يحيط علما بالتحفظ الذي أعرب عنه وفد الجمهورية العربية السورية. ويمكن إدراج هذا التحفظ في التقرير الذي يمكن أيضا أن يحتفظ بالصيغة المستخدمة في التقارير السابقة.

١٤ - السيدة الصغير (الأردن): أيدت الإبقاء على الصيغة المستخدمة في التقارير السابقة.

١٥ - اعتمد الفصلان السادس والسابع.

١٦ - اعتمد مشروع التقرير ككل.

إحاطة عن التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة

١٧ - السيد الخفيف (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): تكلم عن طريق الاتصال بالفيديو من جنيف، فقال إن التقرير المتعلق بالمساعدة التي يقدمها الأونكتاد

وفد بلده أن دولة فلسطين ينبغي أن يكون بمقدورها تقديم مشاريع قرارات في الجمعية العامة، لذلك سيُقدّم مشروع قرار يهدف إتاحة هذه الإمكانية. وإذا أريد تعزيز مركز دولة فلسطين، سوف ينظر وفد بلده في تقديم طلب لتولي رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين في عام ٢٠١٩. وإن دولة فلسطين ليست مجرد فكرة، بل حقيقة، وهي تريد أن تثبت أنها يمكن أن تكون دولة مسؤولة وقادرة كسائر الدول، تضطلع بدورها كجزء من البشرية.

النظر في مشروع تقرير اللجنة المقدم إلى الجمعية العامة (A/AC.183/2016/CRP.2)

٨ - السيد إنغوانيز (مالطة)، المقرر: قال في معرض تقديمه لمشروع تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة (A/AC.183/2016/CRP.2)، إن صيغة التقرير لا تزال في معظمها دون تغيير باستثناء إدراج بعض الرسوم البيانية وإعادة ترتيب الفصول السبعة. وستواصل الأمانة العامة تحديث التقرير، حسب الاقتضاء، بالتشاور مع المقرر، لتضمينه أي تطورات جديدة قد تحدث قبل تقديمه إلى الجمعية العامة لتنظر فيه.

٩ - الرئيس: دعا اللجنة إلى النظر في مشروع التقرير فصلا بفصل.

الفصول من الأول إلى الخامس

١٠ - اعتمدت الفصول من الأول إلى الخامس.

الفصلان السادس والسابع

١١ - السيد فلوح (الجمهورية العربية السورية): قال في معرض تعليقه على الفصل السادس من التقرير، إن بلده دأب على دعم الفلسطينيين، بما في ذلك استقبال اللاجئين وتقديم كل مساعدة ممكنة. وإن معاناة اللاجئين الفلسطينيين

- ٢٠ - واستطرد قائلاً إن معدل وفيات الرضع في غزة مثير للقلق، فقد ارتفع من ١٢ حالة وفاة في كل ١٠٠٠ مولود حي إلى ٥٠ حالة وفاة في كل ١٠٠٠ مولود حي. وسوف تصبح الحالة غير مقبولة أبداً بحلول عام ٢٠٢٠.
- ٢١ - ومضى قائلاً إن قوائم الاستخدام المزدوج تمثل مشكلة أخرى، لأنها تخطر استيراد سلع مدنية ترى إسرائيل أنها يحتمل أن تكون لها استخدامات أخرى ضارة. وتشمل هذه السلع عوامل الإنتاج الأساسية والمواد الخام والأسمدة الزراعية ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية والصلب والأنابيب وقطع الغيار. وقد قُضي على صناعة الأثاث الفلسطينية بسبب القيود المفروضة على سُمك الخشب.
- ٢٢ - وأضاف قائلاً إن نقص الكهرباء في غزة يؤثر على توافر مياه الشرب النظيفة للأسر المعيشية ويؤدي إلى إلقاء ٩٠ مليون لتر من مياه الصرف الصحي المعالجة جزئياً في البحر كل يوم. وقد تضرر نظام الرعاية الصحية أيضاً بشدة نتيجة الافتقار إلى الكهرباء.
- ٢٣ - وتابع قائلاً أن من التبرعات التي تعهدت بها الجهات المانحة لعام ٢٠١٦ البالغة ٣,٥ بلايين دولار، لم يرد سوى ٤٠ في المائة حتى نيسان/أبريل. ولا يمكن تحقيق الانتعاش التام في غزة بدون رفع الحصار الذي تفرضه إسرائيل.
- ٢٤ - واسترسل قائلاً إن تكلفة الاحتلال تتخذ شكلين هما: التدمير المادي للقاعدة الاقتصادية الفلسطينية، عن طريق تدمير الأصول ومصادرتها، والافتقار إلى الحيز السياسي الذي أنشأه بروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، مما يحول دون قيام واضعي السياسات الفلسطينيين بتنفيذ سياسات مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات الاقتصادية للبلد. وقد أدى الاحتلال إلى التآكل المنتظم للقاعدة الإنتاجية للبلد، وفقدان الأراضي والمياه والموارد الطبيعية إلى الشعب الفلسطيني وبالتطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة يتناول تكلفة الاحتلال ويقدم عدداً من التوصيات. ولم يسجل الاقتصاد أي تحسن يذكر في عام ٢٠١٥. ومع أن النمو الاقتصادي بلغ ٣,٥ في المائة إجمالاً، حيث كان النمو في غزة بنسبة ٦,٨ في المائة وفي الضفة الغربية بنسبة ٢,٥ في المائة، فإن هذا النمو في الواقع متواضع جداً ولا يروي القصة بأكملها. وساهم في انخفاض النمو الاقتصادي العاملان التاليان: الأول، هو أن مستويات دعم المانحين كانت أقل بكثير من المتوقع، والثاني، هو أن السلطات الإسرائيلية رفضت، خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥، أن تدفع إلى فلسطين ٧٠ في المائة من إيراداتها العامة.
- ١٨ - وأضاف قائلاً إن المؤشرات الأخرى مقلقة جداً. ويبلغ معدل البطالة ٢٦ في المائة إجمالاً و ٣٨ في المائة في غزة. ويعاني ثلثا مجموع السكان في فلسطين من انعدام الأمن الغذائي. وفي الضفة الغربية، هناك ١,١ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية؛ ويحتاج ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان في غزة إلى المساعدة الإنسانية.
- ١٩ - وأردف قائلاً إن هناك ١٤٢ مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية، ويمثل المستوطنون الإسرائيليون ٢١ في المائة من سكان المنطقة. ولا تزال دولة فلسطين سوقاً أسيرة لإسرائيل. وفي عام ٢٠١٥، بلغ العجز الفلسطيني ٥,٢ بلايين دولار، تعزى نسبة ٥٤ في المائة منه إلى العجز في الميزان التجاري مع إسرائيل. ووفقاً للبنك الدولي، هناك تسرب سنوي نسبته ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد إلى إسرائيل. وفي عام ٢٠١٥، مثل ذلك مبلغاً يتراوح بين ٦٠٠ مليون دولار و ٧٠٠ مليون دولار؛ ولو كانت تلك الأموال متاحة للخزانة الفلسطينية، لزادت الإيرادات العامة بنسبة ٢١ في المائة.

٢٦ - وأعقب ذلك بقوله إن تقرير الأونكتاد يمثل المرة الأولى التي يشدد فيها المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على أهمية الاحتفاظ بسجل منهجي وقائم على الأدلة لتكلفة الاحتلال. وأوصى بتمديد ولاية الأونكتاد ليقدم تقريراً سنوياً عن تكلفة الاحتلال إلى أن ينتهي الاحتلال، بما في ذلك إجراء عمليات استعراض بأثر رجعي. وقد اكتمل هذا التقرير دون ترتب آثار في الميزانية البرنامجية في عام ٢٠١٦، ولكن التقارير المقبلة ستكون لها آثار مترتبة في الميزانية قدرها يتراوح بين نحو ٦٠.٠٠٠ دولار و ٧٠.٠٠٠ دولار من أجل الترجمة إلى جميع اللغات الرسمية.

٢٧ - وقال إن دولة فلسطين لا تستطيع حالياً الاستفادة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وحث اللجنة على تمكين الأونكتاد من استخدام الأموال المخصصة للخطة من أجل مواصلة تقديم تقارير عن تكلفة الاحتلال.

٢٨ - السيد منصور (المراقب عن دولة فلسطين): قال إن توثيق تكلفة الاحتلال ممارسة مهمة، لأن مسألة التعويض ستكون مسألة حاسمة عند التفاوض بشأن تسوية سلمية مع السلطة القائمة بالاحتلال. ويجب اتخاذ تدابير عملية لإبقاء هذه الممارسة حية وتمكين الأونكتاد من تقديم تقرير سنوي.

٢٩ - السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا): قالت إن عمل الأونكتاد فيما يتعلق بتكلفة الاحتلال هو ممارسة هامة ينبغي أن تستمر. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية كفالة أن تصبح فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة قادرة على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ولذا فمن المهم حساب تكلفة الاحتلال، لكي يتسنى الحصول على تعويضات عن كل ما فقده الفلسطينيون على مدى عقود. وقالت إن وفدها سيؤيد أي قرار يعزز عمل الأونكتاد بشأن هذا الموضوع.

الأخرى، وتجزئة السوق المحلية، والحصار المفروض على غزة منذ عام ٢٠٠٧، وتوسيع المستوطنات، وتشديد حواجز فصل، وعزل اقتصاد القدس الشرقية عن غزة. وإن مما له دلالة أن مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين وإن بلغت نسبتها ٣٧ في المائة في عام ١٩٧٥، فقد انخفضت إلى ١٨ في المائة في عام ٢٠١٤. وهذا يعني أن ١٨ في المائة فقط من الاقتصاد الفلسطيني منتج، بينما يعتمد باقي الاقتصاد المتمحور حول الخدمات على إسرائيل. وعلاوة على ذلك، يمنع الفلسطينيون من الوصول إلى ٦١ في المائة من الضفة الغربية (المنطقة جيم) تحت السيطرة الإسرائيلية. واستخرجت إسرائيل ٨٢ في المائة من مياه الضفة الغربية، وهو ما يتجاوز ما تم الاتفاق عليه في اتفاقات أوسلو. ويجبر الفلسطينيون بالتالي على استيراد ٥٠ في المائة من مياههم من إسرائيل. ولا يُروى في الواقع سوى ٣٥ في المائة من الأراضي الفلسطينية القابلة للري، مما يسهم بدرجة أكبر في تراجع القطاع الزراعي.

٢٥ - وواصل كلامه قائلاً إنه لو كانت دولة فلسطين قد منحت حيزاً سياسياً كاملاً، لبلغت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد ٢٥ في المائة؛ ويمثل الفرق بين هذا الرقم والمعدل الفعلي للنمو التكلفة الحقيقية للاحتلال. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥، خسر الاقتصاد الفلسطيني حوالي ٨,٤ بلايين دولار، أو ضعف حجم الاقتصاد الحالي، بسبب الحصار. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، فقد البلد ثلث قاعدته الإنتاجية؛ وبين عامي ١٩٦٧ و ٢٠١٦، أُحرقت ٢,٥ مليون شجرة مثمرة أو أُقتلعت، مما استتبع انخفاضاً بنسبة ٢٥ في المائة في إنتاج هذا القطاع. وحُدّد الصيد في المنطقة الواقعة داخل حدود ستة أميال من الشاطئ، خلافاً لما نصت عليه اتفاقات أوسلو، وهو ٢٠ ميلاً.

٣٠ - السيد روساريو (كوبا): قال إن من الأهمية بمكان، بالنظر إلى التكاليف المعنوية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية القوية جدا للاحتلال، أن يواصل الأونكتاد تقديم معلومات منتظمة عن تكاليف الاحتلال. وينبغي أيضا تمكين دولة فلسطين من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٣١ - السيد الخفيف (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): قال إن عكس مسار الاحتلال، وذلك جزئيا عن طريق تقييم تكلفة الاحتلال في جميع القطاعات الاقتصادية بوضوح، هو الخطوة الأولى صوب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

مسائل أخرى

٣٢ - الرئيس: قال إن دورة برنامج التدريب السنوي لموظفي الحكومة الفلسطينية ستبدأ في نيويورك في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، ستعقد اللجنة اجتماعها الخاص للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦؛ وحث الوفود على أن تكون ممثلة على مستوى السفراء.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:١٥.